جامعـــة الأزهـــــر
كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

نظرية الحكمة وتطبيقاتها

عند الماتريدية

إعداد

د/ مسعد عبد السلام عبد الخالق عبد السلام

أستاذ العقيدة والفلسفة والمساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة ـ جامعة الأزهر الشريف

مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد الثالث والأربعون، لعام ١٤٤٦هـ ـ ديسمبر ٢٠٢٤م والمودعة بدار الكتب تحت رقم ٢٠٢٤/٦١٥٧ والترقيم الدولي الطباعي ٢٩٧٤-٤٦٦٠ I.S.S.N و ٢٩٧٤-٤٦٧٩ The Online ISSN

نظرية الحكمة وتطبيقاتها عند الماتريدية.

مسعد عبد السلام عبد الخالق عبد السلام.
تخصص العقيدة والفلسفة- قسم أصول الدين- كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة -جامعة الأزهر الشريف- مصر.
البريد الالكتروني: mosaadabdelsalam.٤@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز اهتمام المدرسة الماتريدية بمقتضى الحكمة الإلهية تنظيراً وتطبيقاً، وقد قسمته إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: أما المقدمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ﷺ، سبب اختياري للموضوع، وخطة البحث، وأما المبحث الأول: فعنوانه: الحكمة تعريف وبيان، وأما المبحث الثاني: فعنوانه: الحكمة عند الماتريدية من الصفات القديمة الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله ﷻ، وأما المبحث الثالث: فعنوانه: تطبيقات نظرية الحكمة عند الماتريدية، وأما الخاتمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله على نعمة التمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، أهم نتائج البحث، وفهارسه العلمية.

المنهج: اتبعتُ في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الوصفي، والمنهج الاستنباطي. النتائج: يعد من أهم نتائج هذا البحث: أن مفهوم الحكمة يختلف عند الماتريدية عنه عند الأشاعرة والمعتزلة، وكذا ما يضادها، وأن للأصول التي انبنت عليها المذاهب الكلامية أثرًا قوياً، في صياغة المصطلح الكلامي، ولا سيما مصطلح الحكمة، وأن الحكمة عند الماتريدية من الصفات الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله، بمعنى عدم جواز الانفكاك، مع التأكيد الماتريدي على أن ذلك اللزوم إنما هو على سبيل التفضل لا الوجوب، وأن المدرسة الماتريدية وظفت نظرية الحكمة، أو ما يسميه مفكروها بمقتضى الحكمة توظيفًا واسعاً في تأييد آرائهم الكلامية، والرد على مخالفيهم.

الكلمات المفتاحية: نظرية- الحكمة- مقتضى- الماتريدية، المصطلح- الوجوب.

The theory of wisdom and its applications according to the Maturidism.

Mosad Abdel Salam Abdel Khaleq Abdel Salam.
Specialization in Doctrine and Philosophy - Department of Fundamentals of Religion - College of Islamic and Arabic Studies for Boys in Cairo - Al-Azhar University – Egypt.
Email: mosaadabdelsalam.٤@azhar.edu.eg.

Abstract:

This research aims to highlight the interest of the Maturid school regarding divine wisdom in terms of theory and application. I have divided it into an introduction, three sections, and a conclusion: As for the introduction: I mentioned in it, after praise and praise be to God Almighty, and prayers and peace be upon His Messenger, peace and blessings be upon His Messenger, the reason for my choice of the topic, and the research plan. As for the first topic: Its title: Wisdom, definition and explanation. As for the second section: Its title: Wisdom, according to the Maturidites, is one of the ancient attributes that are obligatory for God Almighty and necessary in His actions, may God bless him and grant him peace.

As for the third section, its title is: Applications of the Maturidite theory of wisdom. As for the conclusion, I mentioned in it, after thanking God for the blessing of completion, and prayers and peace be upon the best of people, the most important results of the research and its scientific indexes.

Method: In this research, I followed the inductive analytical method, the descriptive method, and the deductive method.

Results: One of the most important results of this research is that the concept of wisdom differs among the Maturidis from that of the Ash'aris and Mu'tazilites, as well as what is opposite to it, and that the principles on which the theological schools of thought were built had a strong impact on the formulation of the verbal term, especially the term wisdom, and that wisdom according to the Maturidis is one of the attributes. Obligatory for God Almighty and necessary for His

actions, meaning that it is not permissible to separate. With the Maturidite emphasis that this necessity is only a matter of preference and not obligation, and that the Maturidite school made extensive use of the theory of wisdom, or what its thinkers call it by virtue of wisdom, in supporting their verbal opinions and responding to their opponents.

Keywords: theory - wisdom - requirement - Maturidism, term – obligation.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد ،

فالذي يطالع التراث الماتريدي يجد عناية من علمائه بالحكمة الإلهية، تلك العناية التي تبرز في تعليلهم لكثير من آرائهم بأنها جاءت على مقتضى الحكمة، أو أن هذا ما يوافق الحكمة، أو تقتضيه، ولم يقف الأمر عند الماتريدية عند مجرد التعبير بأن هذا الرأي أو ذاك هو ما اقتضته الحكمة، بل تجدهم أحياناً كثيرة يلحقون هذا التعبير أو نحوه بالعديد من المقتضيات التي تترتب على وصف الحكمة الإلهية، بصورة تؤيد أرائهم ، وتفند أراء مخالفيهم، وقد دفعتني تلك العناية الملحوظة إلى تتبع خيوطها عند مفكري الماتريدية، فكان هذا البحث الذي أحاول فيه إبراز اهتمام المدرسة الماتريدية بمقتضى الحكمة الإلهية تنظيراً وتطبيقاً، وقد سميته **(نظرية الحكمة وتطبيقاتها عند الماتريدية).**

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

أما المقدمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ﷺ، سبب اختياري للموضوع، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول: فعنوانه: الحكمة تعريف وبيان.

وأما المبحث الثاني: فعنوانه: الحكمة عند الماتريدية من الصفات القديمة الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله عز وجل.

وأما المبحث الثالث: فعنوانه: تطبيقات نظرية الحكمة عند الماتريدية.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها بعد الحمد لله على نعمة التمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، أهم نتائج البحث، وفهارسه العلمية.

والله أســأل أن يجعل هذا العمل خالصًــا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه في الدنيا والآخرة، وأن يكون سببًا في تنبيه الباحثين إلى دراسات أخرى من هذا الباب؛ إنه خير مأمول وعلى الإجابة قدير.

كتبه

د/ مسعد عبد السلام عبد الخالق

Dr.mosad197991@yahoo.com

المبحث الأول: الحكمة تعريف وبيان

الحكمة لغة:

تطلق مادة (ح-ك- م) في اللغة العربية على معان منها:

- **القضاء والتنفيذ:** يقال: حكم بينهم حُكماً، أي: قضى، والحُكْم: القضاء، والحاكم منفذ الحكم.
- **الإحكام والإتقان:** ومنه قولهم: أحكم الأمر أي: أتقنه، ورجل مُحْكَم أي: أحكمته التجارب، والحكيم هو الذي يحسن دقائق الصناعات ويتقنها.
- **العلم والفقه:** ومنه قول الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴿١٢﴾﴾ مريم(١٢).
- **المنع والرد:** تقول: أحكمت فلاناً أي: أرجعته، وحكم فلان عن الأمر أي: رجع، ومنه: حَكَمَة اللجام؛ لأنها ترد الدابة، وقول الشاعر:

أبني حنيفة أحكموا سفهائكم إني أخاف عليكم أن أغضبا.

-**الدعوى والمخاصمة:** يقال: حاكمه إلى الحاكم إذا دعاه وخاصمه، واحتكموا إلى الحاكم وتحاكوا، إذا تخاصموا عنده.

-**القدر والمنزلة:** ومنه قولهم: لفلان عندنا حَكَمَة، أي: قدر، ورفع الله حكمته أي: رأسه وشأنه ومنزلته.

-**الالتباس:** يقال: استحكم عليه الكلام، إذا التبس.

-**الإطلاق والاستهزاء:** تقول: حكمت فلاناً أي: أطلقت يده فيما شاء، والحَكَمَة: المستهزئون(١).

والحكمة العدل، والحلْم، والعقل، يقال: حكم الرجل إذا تناهى وعقل، ويقال للقاضي

---

(١) أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري: مادة(حكم)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م، لسان العرب لابن منظور: مادة (حكم)، دار صادر بيروت، ط٣/١٤١٤هـ، القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي: مادة (حكم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨/١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

حاكم؛ لعقله وكمال أمره(١)، ورجل حكيم أي: عاقل، وعادل(٢).

ويلاحظ في المعاني السابقة أن عدداً منها يدور حول القضاء: شرطاً، وملابسة، وإن كان القضاء أوسع منها معنى: فالعلم والفقه من شروط القضاء، والعدل من صفاته، والمنع والرد من مقتضياته، فالقاضي بحكمه يمنع التعدي والظلم والعدوان، والحلم وكمال العقل من الشروط الواجب توفرها في القاضي، والدعوى والمخاصمة من ملابسات القضاء.

الحكمة في الاصطلاح الماتريدي:

يحرص كل من أبي المعين النسفي ت ٥٠٨هـ، ونور الدين الصابوني ت ٧١٠هـ عند تحريرمصطلح الحكمة لدى الماتريدية على ذكر التعريف مقروناً بتعريفات غيرها من المدارس الكلامية الأخرى: فإذا كانت الحكمة عند الأشاعرة عبارة عن وقوع الفعل على قصد فاعله، وعند المعتزلة: كل فعل فيه نفع للفاعل أو لغيره، فإنها عند الماتريدية كل ما له عاقبة حميدة(٣).

وهي مقارنة مهمة؛ لأنها تعكس الأثر القوي للأصول التي انبنت عليها المذاهب الكلامية في صياغة المصطلح الكلامي: فالأشاعرة الذين ينبني مذهبهم على نفي العلة والغاية الباعثة على الفعل في وصف أفعاله تعالى، مع تأكيدهم على أن كل شيء في الكون واقع بإرادة الله عز وجل، لابد أن يكون تعريفهم انعكاساً لهذا، ولذا كانت الحكمة لديهم موافقة مرادات الفاعل ومقصوده، والمعتزلة الذين من أصولهم وجوب رعاية الصلاح والأصلح على الله عز وجل فيما يعود على العباد، جاء تعريفهم متوافقاً مع هذا الأصل، فالحكمة لديهم كل ما فيه نفع.

---

(١)الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري:١/١١٠، مؤسسة الرسالة، ببروت، ط١/١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

(٢) لسان العرب: مادة(حكم)، القاموس المحيط: مادة: (حكم).

(٣) تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي:١/٥٨٦، ت/ د/محمد الأنور حامد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١/٢٠١١م، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين لنور الدين الصابوني: صـ ١٠٦، ت/ د/ فتح الله خليف، دار المعارف، مصر/ ط/١٩٦٩م.

والمدرسة الماتريدية لما انبنت أصولها على لزوم الحكمة في أفعاله تعالى- كما سيأتي بيانه-، ليس على معنى العلة الباعثة، ولكن على معنى الأثر المترتب على الفعل، جاء تعريفها متوافقاً مع مذهبها، فالحكمة ما له عاقبة حميدة، والعاقبة الحميدة أعم من أن تكون خيراً في الظاهر، أو شراً في الحاضر.

والذي يتأمل التعريف الماتريدي للحكمة يلحظ أن فيه استحضار معنى العلم في تحديد المفهوم الذي نحن بصدد الحديث عنه، ضرورة أن النظر في العواقب؛ لمعرفة كونها حميدة، أو وخيمة يقتضي علماً وإدراكاً(١).

ولابد أن يكون ضد الحكمة عند المدارس الثلاث انعكاساً لتعريفهم لها، هذا ما أكد عليه أبو المعين النسفي، ونور الدين الصابوني: فضد الحكمة عند الأشعرية السفه، وهو وقوع الفعل على خلاف قصد فاعله، والسفه عند المعتزلة: كل فعل خلا عن المنفعة للفاعل أو لغيره، وعند الماتريدية: كل ما خلا عن العاقبة الحميدة(٢).

وإذا تجاوزنا النسفي والصابوني إلى مؤسس المذهب أبي منصور الماتريدي ت٣٣٣هـ فإنا نجد عنده تعريفاً آخر للحكمة وضدها: فالحكمة: وضع كل شيء موضعه، والسفه: وضع كل شيء في غير موضعه(٣)، وقد أكد على هذا المعنى في مواضع من تفسيره(٤)، وهو تعريف لا يبتعد كثيراً عن العريف السابق للماتريدية؛ ضرورة أن ذلك يؤول إلى العاقبة الحميدة، وأن خلافه يؤول إلى خلافها، غير أن هذا التعريف يتحكم في توجيهه المعنى اللغوي للحكمة، ولا سيما معنى العلم والإحكام والإتقان، ولعل هذا ما جعل أبا المعين النسفي يقول:وقيل: الحكمة معرفة الأشياء بحقائقها، ووضعها مواضعها، فكانت شاملة على العلم والفعل جميعاً، فمن جعل

(١) وينظر: تبصرة الأدلة: ٥٨٥/١.

(٢) تبصرة الأدلة:٥٨٥/١، البداية من الكفاية: صـ١٠٦.

(٣) التوحيد لأبي منصور الماتريدي: صـ١١٤، ت/د/ فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.

(٤) ينظر: تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي:٦/٤، ٤٤١/٧، ٥٤/٩، ٥٧٩/٤٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

الحكمة علماً جعل ضدها الجهل، ومن جعلها فعلاً جعل ضدها السفه(١).

وكلام أبي المعين في آخره توضيح للمرتكز الذي لأجله جعل السفه ضد الحكمة، وهو النظر إلى أن أصل الحكمة من الإتقان والإحكام، الذين هما وصف الفعل، كما يضيف لنا ضداً آخر للحكمة إذا نظرنا إليها على أنها راجعة لمعنى العلم.

لكنا إذا انتقلنا من التراث الماتريدي إلى غيره، فإنا نجد أبا الحسن الأشعري ت٣٢٤هـ يؤكد على أن معنى الحكمة دائر بين العلم، والإتقان: فالحكمة عنده تكون بمعنى العلم، كما تكون بمعنى أن الفعل محكم، وقد تكون بمعنى أن الفعل حسن وصواب، على معنى أنه وافق إصابة المراد،(٢) ولعل هذا هو الأقرب لما ذكر من تعريف للحكمة –في التراث الماتريدي– منسوباً إلى الأشعرية.

ويعرف حجة الإسلام الغزالي ت ٥٠٥هـ الحكمة بما لا يبتعد عن قول الأشعري: فالحكمة تطلق عنده على معنيين: **أحدهما**: الإحاطة بنظم الأمور، ومعانيها الدقيقة والجليلة، والحكم عليها بأنها كيف ينبغي أن تكون؛ حتى تتم الغاية المطلوبة منها.

والثاني: أن تضاف إلى الإحاطة –المذكورة في المعنى الأول– القدرة على إيجاد الترتيب والنظام وإتقانه وإحكامه، فعند الغزالي: يقال: حكيم من الحكمة التي هي نوع من العلم، ويقال: حكيم من الإحكام الذي هو نوع من الفعل(٣).

هذا، وتطلق الحكمة عند المعتزلة على كل فعل ينتفع المفعول به، على وجه يحسن، أو يضر به،(٤) وهو موافق لما ذكر من تعريفهم السابق.

---

(١) تبصرة الأدلة: ٥٨٥/١.

(٢) مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك: صـ٩٨، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي: صـ٤٢٣، دار البصائر، القاهرة، ط١/١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م.

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار الأسد آبادي المعتزلي:٦/٤٩،٤٨، ت/د/ محمود محمد قاسم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، بدون تاريخ.

المبحث الثاني: الحكمة عند الماتريدية من الصفات القديمة الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله عز وجل

تؤكد الماتريدية على أن الحكمة صفة ثانبة للباري تعالى، وأن صانع العالم حكيم، وتستدل على ذلك بالنصوص الواردة في وصف الله بالحكمة، أو على حد عبارة أبي المعين النسفي: فقد وردت به نصوص لا خفاء بها(١)، كما تستدل بقاعدة التنزيه المطلق الثابت لله تعالى، والتي بيانها- هنا-: أن الحكمة من صفات المدح والكمال، والسفه من صفات النقص، فوجب وصف الله تعالى بأنه حكيم؛ لتعاليه عن الوصف بالسفه(٢).

كما يوظف أبو منصور الماتريدي قياس الغائب على الشاهد في إثبات وصف الحكمة لله تعالى، بأن الذي يحمل الإنسان على الخروج عن حد الحكمة في الشاهد واحد من معان ثلاثة: إما الجهل، أو العجز، أو الحاجة، والله تعالى عالم لا يجهل، قوي لا يلحقه عجز عن وفاء ما وعد، غني لا تمسه الحاجة، فانتفت عنه الأسباب التي لديها يقع الخروج عن حد الحكمة(٣).

وأفعال الله تعالى عند الماتريدية تترتب عليها الحكمة على سبيل اللزوم، بمعنى عدم جواز الانفكاك، مع التأكيد الماتريدي على أن ذلك اللزوم إنما هو على سبيل التفضل لا الوجوب، وتستدل الماتريدية على ذلك بأنه لو لم تكن الحكمة لازمة لأفعاله تعالى بالمعنى المذكور-عدم جواز الانفكاك- لجاز أن يكون فعل من أفعاله تعالى خالياً عن الحكمة، مما يلزم عنه جواز العبث في بعض أفعاله تعالى، والله منزه عن ذلك(٤).

---

(١) تبصرة الأدلة: ٥٨٧/١.

(٢) تبصرة الأدلة: ٥٨٧/١.

(٣) تأويلات أهل السنة: ٣١٤/١٠، التوحيد للماتريدي: صـ٢١٦ وبعدها.

(٤) نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد، للعلامة عبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده: صـ٢٧، المطبعة الأدبية، مصر، ط/١٣١٧هـ.

وتذهب الماتريدية إلى أن الحكمة من الصفات الأزلية الثابتة لله تعالى، سواء كانت صفة ذات ، أو صفة فعل ، فالحكمة إن كانت من باب العلم –صفة ذات– والحكيم هو العالم، فلا شك أنه تعالى كان في الأزل عالماً، وهو لا يزال عالماً، لا تتبدل عليه الصفات، وكذلك إن كانت الحكمة من باب الفعل، أي: بمعنى الإحكام للمفعولات، والله تعالى هو المُحْكِم للمخلوقات أجمع، ولهذا يقول أبو المعين النسفي: وسواء كانت الحكمة من باب العلم، وضدها الجهل، أو من باب الفعل وضدها السفه؛إذ هو المنافي للإحكام، فالله تعالى موصوف بها في الأزل، فكان حكيماً لم يزل، كما كان عالماً قادراً، خالقاً رازقاً، في الأزل(١).

وتزيد الماتريدية التأكيد على قدم الحكمة إذا كانت صفة فعل، بأن الحكمة بمعنى إتقان العمل وإحكامه لازمة لصفة التكوين، وأزلية الملزوم تستلزم أزلية لازمه؛ حتى لا يكون تناقض صريح إذا كان الملزوم قديماً، ولازمه حادث(٢).

والذي يظهر لي أن هذا التأكيد إنما هو موجه للمدرسة الأشعرية الذين يقولون بحدوث صفات الفعل، والذي يدل على ذلك أن الذي ذكر هذا التأكيد هو شيخ زاده ت٩٤٤هـ، وإنما ذكره في مقام المقارنة بين كلام الماتريدة والأشعرية في المسألة(٣).

وترتب على قول الماتريدية ما يلى :

١- أن قولهم بترتب الحكمة على أفعاله تعالى على سبيل اللزوم، اقتراب من القول

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي: صـ٦٢، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط/٢٠٠٦، تبصرة الأدلة:٥٨٧/١، وينظر: التمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء اللامشي الماتريدي: صـــ٧٥، دار الغرب الإسلامي، ط١٩٩٥/١م، شرح العمدة (الاعتماد في الاعتقاد) لأبي البركات النسفي: صـــــــ ٢١١، ت/د/ عبد الله محمد عبدا لله إســـماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١٤٣٢/١هـ/٢٠١٢م.

(٢) نظم الفرائد وجمع الفوائد: صـ٢٨.

(٣) ينظر: نظم الفرائد وجمع الفوائد: صـ٢٧ وبعدها.

بالوجوب، –وإن كانوا يفرون من ذلك بتأكيدهم على أن اللزوم من باب الفضل لا الوجوب–؛ لأن اللزوم حكم عقلي لا يتخلف، ولذا جاءت عبارتهم المفسرة للزوم ترجح كفة الوجوب، فقد فسروه على معنى عدم جواز الانفكاك–كما سبق، ولهذا يؤكد الشيخ محمد أبو زهرة ت١٩٧٤م أن الخلاف بين الماتريدية والمعتزلة في هذه القضية ليس خلافاً في جوهر الفكرة، بل في التعبير عنها؛ إذ جوهر الفكرة أن أفعال الله تعالى تكون حكمة قدرها وأرادها، ولا يمكن أن تكون عبثاً، ولكن يعبر المعتزلة عن ذلك بالواجب، ويستبعد الماتريدية ذلك التعبير(١).

والثانية: أن مقتضى مذهب الماتريدية تعليل أفعاله تعالى بمصالح الخلق، وهذا ما أكده شيخ زاده؛ معللاً بأن الحكمة تتنافى مع كون أفعاله تعالى لا لمصلحة؛ لأنها تكون عبثاً، ثم هو منزه عن أن تعود إليه المصالح، فتعود إلى المخلوقات(٢).

هذا، ولا يختلف الأشعرية عن الماتريدية في إثبات وصف الحكمة لله تعالى، والتأكيد على أن أفعاله عز وجل لا تخلو عن الحكمة، فالله تعالى – عند الأشاعرة– حكيم في خلق كل شيء، ولو لم يخلق الخلق لم يخرج عن الحكمة، ولو خلق الكفرة دون المؤمنين، أو خلق المؤمنين دون الكفرة، ولو خلق الجمادات دون الأحياء، أو خلق الأحياء دون الجمادات، لكانت كل هذه الوجوه منه سبحانه عدلاً وحكمة(٣).

غير أن الأشاعرة في قولهم بالحكمة يؤكدون على إن إثبات الحكمة لا يعني كونها أسباباً باعثة على إقدام الله تعالى، وعللاً تقتضي الفاعلية، فأفعاله تعالى محكمة متقنة، مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى، راجعة إلى مخلوقاته عز وجل، غير أن تلك الحكم

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة رحمه الله:١/١٧١، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) نظم الفرائد: صـ٢٨.

(٣) أصول الدين لأبي منصور الماتريدي: صـ١٥٠، مطبعة الدولة، اسطنبول، ط١/١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.

والمصالح لا تكون أغراضاً له، ولا عللاً غائية لفعله، بل تكون آثاراً مترتبة عليه(١).

ولهذا يؤكد الأشعري (أبو الحسن) على أن الحكمة في أفعاله تعالى لا تجري مجرى التعليل اللازم الذي لا يجوز خلافه، وعلى أنه عز وجل لا يختلف وصفه بالحكمة باختلاف ما يكون من أفعاله وتدبيره، بل على أي وجه يكون فعله، فلا يكون إلا حكمة؛ لاستحالة أن يحدث منه ما ليس بحكمة(٢).

كما تؤكد الأشعرية على أن الحكمة في أفعاله تعالى إنما هي على سبيل الجواز وعدم اللزوم، بمعنى أن الفعل الإلهي التابع له حكمة يجوز أن تتبعه غيرها، وألا تتبعه حكمة أصلاً(٣)، فلو أنه تعالى بسط الرزق للكل، أو ضيقه على الكل لم يكن ذلك ممتنعاً، ولا كان سفهاً، ولا خلاف حكمة(٤).

ووصف الله تعالى بالحكمة في كلام أبي الحسن الأشعري على وجهين: الأول يرجع إلى معنى العلم، أي: أنه صفة ذات، وصفات الذات قديمة عند الأشعري، ولذا يقول: إنه تعالى لم يزل حكيماً، على معنى أنه لم يزل عالماً.

٢- أن يرجع إلى معنى الإحكام والإتقان، بمعنى أنها صفة فعل، وصفات الأفعال حادثة عند الأشعري، أو على حد عبارة ابن فورك ت ٤٠٦هـ: وإذا كان وصفه تعالى بأنه حكيم، بمعنى أنه مُحْكِم، فذلك يرجع إلى نوع ما اشتق له الفعل(٥).

ولأجل هذا يقول أبو المعين النسفي: وأبو الحسن الأشعري ذهب إلى أن الحكمة إذا

---

(١) شرح العقائد العضدية لابن قاوان (حسين بن شهاب الدين الكيلاني): صـ٧٠، ت/ نزار حمادي، ط١/١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

(٢) مقالات أبي الحسن الأشعري: صـ١٤٠ وبعدها.

(٣) نظم الفرائد: صـ٢٧.

(٤) مقالات أبي الحسن الأشعري: صـ١٤٠.

(٥) مقالات أبي الحسن الأشعري: صـ٤٨.

أريد بها العلم فهي صفة ذات، وإذا أريد بها الفعل فلا(١).

لكن الغالب على المدرسة الأشعرية أن وصف الحكمة من صفات الفعل، وأنها حادثة، فكون الله حكيماً- عندهم- يتحقق بما يتقنه في صنعه، ويخلقه على وفق علمه به وإرادته(٢).

ولعل هذا يبرر ما جزم به أبو المعين النسفي في التمهيد من أن رأي الأشعري هو القطع بأن الحكمة من صفات الفعل، وأنها حادثة(٣)، فلعله أطلق الشيخ، وأراد التلاميذ والأتباع.

ووصف الله بالحكمة عند المعتزلة يراد به أنه لا يفعل القبيح، ولا يختاره، ولا يخل بما هو واجب عليه، وأن أفعاله تعالى كلها حسنة(٤).

---

(١) تبصرة الأدلة:٥٨٧/١، وينظر: التمهيد للامشي: صـ٧٥.

(٢)نهاية الأقدام في علم الكلام لأبي الفتح الشهرستاني: صـ٣٩٤، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي:١٥٧/٢، ت/ د/ أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط٢/١٤٤٢هـ/٢٠٠٤م، غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي:صـ٢٣٣، ت/د/ حسن محمود عبداللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ط/١٣٩١هـ/١٩٧١م، وينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للقاضي الباقلاني: صـ٥٠٠ وبعدها، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،ط١/١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني:٢٩٦/٤ وبعدها، ت/د/ عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت،ط٢/١٤١٩هـ/١٩٩٨م، شرح العلامة الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين :صـ٢٤٠، ت/ عبدالنصير ناتور أحمد المليباري الهندي، مكتبة وهبة، القاهرة،ط١/ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

(٣) التمهيد لأبي المعين النسفي: صـ٦٢.

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي: صـ٣٠١، ت/ د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣/١٤١٦هـ/١٩٩٦م، المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار:١٧٣/٢، ت/ الأب جين يوسف، دار المشرق، بيروت، بدون تاريخ، وينظر: المغني في =

ومن خلال ما سبق يظهر لنا الاتفاق بين المدارس الكلامية على وصف الله تعالى بالحكمة، وإن كان بينهم خلاف في كيفية تحقيق هذا الوصف، ولهذا يقرر أبو منصور الماتريدي أن أهل التوحيد اعتقدوا أن الله تعالى حكيم، وألا يجوز أن يخرج فعله عن حد الحكمة(١)، ويؤكد نور الدين الصابوني على أن اهل القبلة متفقون على أن الله تعالى موصوف بالعدل والحكمة، منزه عن الجور والسفه(٢).

أبواب التوحيد والعدل: ٤٨/٦ وما بعدها،٥٨/١١ وما بعدها،٥٣/١٤ وما بعدها.

(١) تأويلات أهل السنة:٣١٤/١.

(٢) البداية من الكفاية: صـ١٠٦.

المبحث الثالث: تطبيقات نظرية الحكمة عند الماتريدية

توظف المدرسة الماتريدية نظرية الحكمة، أو ما يسميه مفكروها بمقتضى الحكمة توظيفا واسعاً في تأييد آرائهم الكلامية، والرد على مخالفيهم، وذلك في العديد من المسائل والقضايا، والتي منها:

إثبات الوحدانية ونفي الشريك

يتخذ المتكلمون –بما فيهم الماتريدية– دلالة التمانع طريقاً أولياً؛ لإثبات الوحدانية لله تعالى، ونفي الشريك عنه(١)، لكن الماتريدية تتجاوز هذا الطريق ؛ لتوظف حكمته تعالى في خلق الكون، وما فيه من الجواهر المختلفة دليلاً على إثبات الوحدانية، ونفي الشريك، وذلك أثناء ردها على المجوس القائلين بأن للعالم خالقين، مستدلين بأن من أجزاء العالم ما هو ضار وقبيح ومستقذر، وخالق الشرور شرير، وموجد الأجسام الضارة سفيه، ولا يمكن إضافة هذه الأشياء إلى الله تعالى؛ لأنه حكيم خبير، فلابد من خالق سفيه شرير تضاف إليه،(٢)، أو على حد قول أبي المعين النسفي عنهم: ولا شك أن هذه الأجسام الضارة القبيحة المستقذرة محدثة، ولابد أن يكون لها محدث سفيه، كما أن موجد الشر شرير، والباري جل وعلا منزه عن هذا الوصف، مما يدل على أن وجود الشر كان بإيجاد غيره، لا بإيجاده، وذلك الغير هو الإله أهرمن(٣).

ويذهب أبو منصور الماتريدي– وهو بصدد الجواب عن هذه الشبهة– إلى أن إيجاد

---

(١)ينظر:الإرشـــاد لأبي المعالي الجويني: ص،٥٥ وبعدها، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني: صـــــ٣٩، ت/ العلامة: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط/١٤١٢هـ/١٩٩٢م، التمهيد لأبي المعين النسفي: صـ٢٣.

(٢) التمهيد للامشي: ٥٢

(٣) تبصـــرة الأدلة:١/٢٤٣، وخالق الخير عندهم هو الله، ويعبرون عنه بالإله يزدان. ينظر: التمهيد للامشي: صـ٥٢.

الجواهر الضارة والمؤذية، والمناظر القبيحة مما يجب في الحكمة(١)، أي: تقتضيه الحكمة، لا على معنى الإيجاب من الغير، ولا الإيجاب على النفس، ولكن على معنى أن فيها حِكماً لازمة لا تنفك، أو على حد قوله: ضرورة لزوم الحكمة لكل شيء من الوجه الذي خلقه تعالى(٢).

ويؤكد الماتريدي(أبو منصور) على أنه من الخطأ الباطل اعتقاد أن ما نشاهده من الجواهر الضارة، والأجسام المؤذية، والشرور والآلام شرور محضة، بل فيها منافع تعجز الخلائق عن الإحاطة بكنهها، ويضرب الأمثلة على ذلك: فالنار مع ما فيها من الإحراق، فيها صلاح الأغذية، والماء يمكن أن تكون فيه الحياة لكل ذي روح، وهلاكه، فكذلك كل جوهر، ثم يفرع الماتريدي على ما قرره بأن ذلك من أعظم الآيات الدالة على الوحدانية؛ لأن فيه القدرة التامة على ملك ما يضر وينفع؛ لتحقيق الرجاء والخوف، ومن لا يملك ويخلق ما يضر وينفع لا يتم له الأمر؛ لأنه لا يُرهب منه، ولا يرغب فيما عنده، وقد يغلبه من له الأمران(٣).

ناهيك عن أن الحكمة الإلهية العجيبة التي لا تبلغها الأوهام هي التي جعلت في الجوهر الواحد جانباً هو ضرر، وآخر هو نفع، بحيث يكون طيباً من جانب، خبيثاً من جانب آخر، أو نعمة من وجه، بلاءً من الوجه الآخر، فإذا كانت تلك الجواهر ليست على نفع بكل حال، أو ضرر بكل حال دل ذلك على أن المدبر واحد؛ إذ لو كان أكثر من واحد لجري في هذه الأمور الاختلاف والتضاد، على ما تقتضيه إرادة الفاعلين من إظهار القدرة، وتبيين الصنعة.

ومما يؤكد على وحدانية الصانع- من وجهة نظر أبي منصور الماتريدي- اجتماع الأعيان الواحدة التي تدخل تحت حد الأجسام على الطبائع المتضادة والمتنافرة غاية التنافر

(١) التوحيد للماتريدي: صـ١٧٠.
(٢) التوحيد للماتريدي: صـ١٠٨.
(٣) التوحيد للماتريدي: صـ١١٠.

والتباعد، التي لو تركت مع ما بينها من التعادي لأدى ذلك إلى الفساد، فانساقت جميع أجزاء العالم- مع تناقض الطبائع وتضادها- حتى صارت كأنها أشكال في قوام بعضها البعض، وكأنها متعاونة ومتناصرة في تحقيق البقاء، مما يدل على أن المدبر الحكيم اللطيف الذي فعل ذلك واحد، لا ينازع في التدبير، ولا يخالف في التقدير(١).

وتبدع الماتريدية في ردها على المجوس، مع التأكيد على أن خالق الشر إنما يكون شريراً، وخالق الأجسام الضارة إنما يكون سفيها إذا لم يكن في تخليقها حكمة بالغة، وأن المجوس إنما حكموا بكون ما ذكروا -من خلق الأجسام الضارة ووجود ما فيها من شر- سفهاً؛ لجهلهم بوجوه الحكمة فيها(٢)، مع أنها تشتمل على العديد من الحكم التي تؤكد على أن موجدها حكيم، وتنفي عنه السفه والعبث، ومن الحكم التي ذكرها الماتريدية في وجود الشر، وخلق الأجسام الضارة والمؤذية:

-تحقيق العبودية:

فالله تعالى خلق الشر؛ ليتعوذ أهل الخير بخالقهم من شر ما خلق، ويخافوا أن يمسهم الشر، ولولا الخير والشر لما تحقق الرجاء والخوف، ولولا الرجاء والخوف لم تتبين الربوبية والعبودية(٣).

-الاستدلال على كمال القدرة ونفاذ المشيئة:

فخلق العالم مختلف الأجزاء، متفاوت الأبعاض، متباين الأفعال والآثار: من نافع وضار، ومستحسن ومستقبح، وحار وبارد، وخشن ولين، وغير ذلك؛ للاستدلال على كمال قدرة الصانع، ونفاذ مشيئته وسلطانه؛ إذ مَن فعله على جهة واحدة يكون كالمطبوع المسخر على ذلك، ففي خلق المختلفات إقامة الدلالة على كمال القدرة ونفاذ المشيئة، وهذه عاقبة حميدة لجميل الصنعة الإلهية، التي جعلت المتضادات والمختلفات تشهد على ربوبية الخالق،

(١) التوحيد للماتريدي: صـ٢٢ وبعدها.
(٢) التمهيد للامشي: صـ٥٢ وبعدها.
(٣) نظم الفرائد: صـ٢٧.

وحكمته وكمال قدرته[١].

-تحقيق الاستغناء المطلق:

فالخالق عز وجل أوجد الأشياء الضارة والمستقذرة؛ ليعرف من رآها أن منشيء العالم غني عن أن ينتفع بشيء، أو يحتاج إلى شيء؛ إذ مَن ذلك وصفه لا يخرج فعله عما ينتفع به، وتندفع به حاجته، فكان في إيجاد هذه الأشياء إظهار غناه، وتعاليه عن الحاجة[٢].

ولهذا يؤكد أبو منصور الماتريدي أن من الحكمة في خلق الأجسام الضارة أن يستدل من يتأمل الخلق على غنى الصانع وتعاليه عن أن تمسه الحاجات؛ لأن من ذلك وصفه فإنما يخرج فعله على وجوه تنفع ولا تضر، ولتعلم قدرته على ما يشاء[٣].

-أن يستشعر العباد معنى الوعد والوعيد والثواب والعقاب:

فالله تعالى إنما خلق النافع والضار؛ ليتحقق العبد معنى الوعدة والوعيد؛ لأن من لم يعرف لذة النعمة، وألم العقوبة قل أن ينقاد إلى أوامر الله تعالى[٤]، **وبيان ذلك:** أن الله تعالى لما خلق الخلق أمرهم ونهاهم، ووعدهم وأوعدهم، والوعد والترغيب بما لا يعلم لذته، والإيعاد بما لا يعلم ألمه غير مفيد، فخلق الضار والنافع؛ ليصحح الوعد والإيعاد، والترغيب والترهيب[٥].

ويؤكد أبو منصور الماتريدي على أن وجود الضار والنافع في الحاضر؛ ليعلم بهما لذة الثواب على الطاعة، وألم العقاب على المعصية، إذ جبل الخلق على قصد العواقب في الأفعال، فجعل لهم مثال من العيان؛ ليتصورا الموعود في الأوهام، فتسهل عليهم السبيل[٦]، ولعل هذا ما عناه في تقريره أن البشر يعتقدون أشياء تغيب عن حواسهم، إما نفياً، وإما

---

(١) تبصرة الأدلة: ١/٢٤٧.

(٢) تبصرة الأدلة: ١/٢٤٨،٢٤٧.

(٣) التوحيد: صـ١٠٨.

(٤) التمهيد للامشي: صـ٥٢-٥٤.

(٥) تبصرة الأدلة: ١/٢٤٦ وبعدها.

(٦) التوحيد: صـ١٠٨وبعدها.

إثباتاً، وأن منهم من يدين، ومنهم من يتجاهل ويرغد في الشهوات والملذات، فإذا لم يخلق فيما تقع عليه الحواس الضار والنافع لم يعرفوا القبيح من الحسن، ولا المؤذي من النافع، وإذا لم يعقلوا ذلك لم تحتمل عقولهم درك القبيح من الحسن، ولا المؤذي من الملذ، فخلق الله ذلك ليمثلوا بما تقع عليه حواسهم ما لا تقع عليه؛ حتى يصير كل معتقد غاب عن البصر معروفاً بما يشاهد(١).

-تهذيب السلوك الإنساني وترقيته:

فالله تعالى جعل للإنسان فيما خلق الأجسام الضارة التي تشبه الأعداء بما فيها من المضار، والأجسام النافعة التي تشبه الأولياء بما فيها من المنافع؛ حتى يتعود كيفية معاملات الأعداء والأولياء، ويعرف الحذر والتأهب، والمعونة والنصر، فيستمر بذلك بقاؤه وتحقق سلامته(٢).

-إذلال الجبابرة:

فمن حكمته تعالى أن خلق الأجسام الضارة والأوجاع والآلام؛ حتى يذل بها الجبابرة والملوك، فيعلموا بذلك ضعفهم، ولا يغتروا بكثرة العدد والعتاد، واجتماع الجنود والحواشي والأتباع، فيصير ذلك باعثاً لهم على المسارعة إلى الطاعة، والابتعاد عن المعاصي، داعياً على إفاضة العدل على من تحت أيديهم من الرعايا، صاداً لهم عن الجور والظلم لكل من في سلطانهم من البرايا(٣).

---

(١) التوحيد: صـ١٧٠.

(٢) التوحيد: صـ١٠٨ وما بعدها.

(٣) تبصرة الأدلة: ٢٤٧/١، وينظر: التوحيد للماتريدي: صـــ١٠٨ وبعدها، التمهيد للامشي: صـــ٥٢ وبعدها.

-الاعتبار والاتعاظ:

فالله تعالى أوجد الشرور والآلام؛ لتكون عبرة وموعظة لكل من يتأمل في العواقب، ويتحرى أسباب البلاء النازل بغيره، وهذا ما عناه أبو منصور الماتريدي في قوله: فيكون للنظر والفكر مجال في الأمرين-الضار والنافع- ولأنهما عظة وعبرة(١).

وجود المعاصي والعفو عن فاعلها

اتفق أهل السنة على أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن الحوادث كلها بقدرته، بدون فرق بين ما تعلقت به قدرة العباد، وبين ما ينفرد الباري بالقدرة عليه، مستدلـــين بقول الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ ٦٢﴾، الزمر (٦٢) وبقوله عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ الصافات(٩٦) فأفعال العباد عند أهل السنة- خيراً كانت أو شراً، إيماناً أو كفراً- مخلوقة لله تعالى(٢).

وخالفت المعتزلة أهل السنة في ذلك: فزعمت أن أفعال العباد مخلوقة لهم، وأن قدرة الله تعالى لا تعلق لها بفعل العبد، فالعباد هم الذين يتولون إخراج أفعالهم من العدم إلى الوجود، وإحداثها وإيجادها(٣).

ومن جملة ما تمسك به المعتزلة: أن من أفعال العباد ما هو قبيح وسفه، ومعصية وكفر، وإيجاد القبيح قبيح، وموجد السفه لابد أن يكون سفيهاً، فوجب لذلك تنزيه الباري عن نسبة الأفعال إليه(٤).

وتؤكد الماتريدية على أن حكمة الله تعالى تقتضي ألا يكون ثواب إلا وللعبد اختيار فيما يستحق عليه الثواب، ولا عقاب إلا فيما يكون للعبد اختيار فيه، وأن ذلك من مقتضى

---

(١) التوحيد: صـ١١٠.

(٢) الأرشاد للجويني: صـ١٥٨ وبعدها، تبصرة الأدلة:٢/٢٤١ وبعدها، التمهيد للنسفي: صـ٩٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة: صـ٣٢٣ وبعدها، وينظر: التمهيد للنسفي: صـ٩٣.

(٤) شرح الأصول الخمسة: صـ٣٤٦، التمهيد للنسفي: ص،٩٦.

الحكمة، بل هو مقتضى العدالة، ولذلك لابد أن تكون أفعال العباد مخلوقة لهم(١).

وقد أجاب الماتريدية على متمسك المعتزلة بتوظيف قضية الحكمة في تفنيد الزعم المعتزلي، وتأكيد رأي أهل السنة: فقول المعتزلة: موجد السفه سفيه، باطل؛ لأن السفيه من ليس لفعله عاقبة حميدة، فإذا كان للفعل عاقبة حميدة كان حكمة، وانتفى وصف السفه عن فاعله(٢)، غير أن المعتزلة لما قصرت عقولهم عن إدراك الحكمة في إيجاد الكفر والمعاصي حكموا بأن إيجادها لا يكون إلا سفهاً، وأن إيجاد القبيح لا يقع إلا قبيحاً(٣)، مع أن في تخليق الكفر والمعاصي حكماً بالغة منها:

-أنه تعالى خلق ما حسن من الأفعال، وما هو قبيح منها؛ حتي يُستدل بذلك على كمال القدرة الإلهية، ونفاذ المشيئة الربانية، التي تقدر على تخليق المتضادين، وإيجاد المتقابلين، وذلك دليل كمال القدرة، ناهيك عن أن من يوجد نوعاً واحداُ يكون مضطراً(٤).

- ومنها: أنه إنما خلق ذلك؛ ليُعلم أنه غني عن خلقه، لا يتعزز بأوليائه، ولا يتقوى بأنصاره، ولا يتضرر بكثرة عصيانه، ولا يضعف بوفرة أعدائه، بل هو العزيز في ذاته، المنيع في سلطانه، القوي المتين(٥).

-ومنها: إظهار قدرته على فعل الغير؛ حتى تمتاز القدرة القديمة من القدرة الحادثة، والمشيئة الشاملة من الإرادة القاصرة، فيعلم بذلك أنه تعالى قادر على محل قدرة الغير، متصرف في مقدور العباد، مستقل في تحصيل مراده، لا يحتاج إلى غيره، وغيره محتاج إليه، مفتقر إلى

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية:١/١٧٢.

(٢) التمهيد للنسفي: صـ١١٩، التمهيد للامش: صـ١١١.

(٣) التمهيد للنسفي: صـ١٠٢.

(٤) تبصرة الأدلة:٢/٩٣٢، التمهيد للنسفي: ص،١٠٢، التمهيد للامشي: صـــــ١٠٢، الهادي في أصول الدين لجلال الدين الخبازي الحنفي: صـ١٦٨، ط/اسطنبول٢٠٠٦م.

(٥) التمهيد للنسفي: صـ١٠٣، الهادي: صـ١٦٩.

إعانته(١).

– ومنها: بيان أنه تعالى إنما يفعل ما يفعله، لا لجلب المنافع، ولا لدفع المضار؛ لأن من لا يستغني عن الانتفاع بالشيء لا يفعل إلا ما ينتفع به(٢).

– ومنها: أنه تعالى لما علم أن بعض عباده يعصونه في أمره، ويكفرون بنعمه، وأنهم سيعذبون في النار، وتملئ بهم جهنم، فكان بإيجاد كفرهم وعصيانهم –عند اختيارهم ذلك لأنفسهم– موجداً لما فيه تحقيق علمه، وتقرير عدله عند تعذيبه إياهم، وتلك عاقبة حميدة، فمن أوجد الكفر والمعاصي على ما تقتضي الحكمة وجوده، يكون حكيماً، منزهاً عن السفه والعبث(٣).

هذا، وقد اختلف الماتريدية والأشاعرة في جواز عفو الله عن الكفر عقلاً: فبينما يحكم الأشاعرة بجوازه، تمنعه الماتريدية؛ مستدلين بأن حكمة الله تعالى توجب العقاب على من اعتقد الكفر والتزمه، وأن العفو عن الكفر ليس من الحكمة؛ لأن الكفر في نفسه قبيح، لا يحتمل رفع الحرمة، فكذلك عقوبته لا تحتمل– في الحكمة– رفعها والعفو عنها(٤).

كما تؤكد الماتريدية على أن قضية الحكمة تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، حيث قال الله تعالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ الرحمن:(٦٠)، كما أن الله تعالى رد على من حكم بالتسوية بين المحسن والمسئ بقوله: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الجاثية: (٢١)(٥).

---

(١) تبصرة الأدلة:٢/٩٢٣، التمهيد للنسفي: صـ١٠٢، الهادي: صـ١٦٩.

(٢) تبصرة الأدلة:٢/٩٢٣، التمهيد للنسفي: صـ١٠٣، التمهيد للامشي: صـ١٠٢.

(٣) تبصرة الأدلة:٢/٩٢٤.

(٤) نظم الفرائد: صـ٣٠.

(٥) البداية: صـ١٤٥.

والسر في التفرقة في العفو بين الكفر وغيره من من سائر الذنوب- عند الماتريدية-: أن مرتكب غير الكفر قد يكون عنده من خوف العقاب، ورجاء الرحمة، والثقة في كرم الله تعالى ما يؤهله للعفو، كما أن الكفر يعتقد إلى الأبد، بخلاف غيره فقد يعزم من ارتكبه على أن يتوب منه، بالإضافة إلى أن مرتكب غير الكفر في قلبه تعظيم الله تعالى، وإجلال أنبيائه ورسله، فلا يجوز في الحكمة أن يضيع ذلك بزلة ارتكبها، أو هفوة تلبس بها، ووقع فيها(١).

ويتصل بهذه المسألة بنوع من الاتصال الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية في تخليد المؤمنين في النار، والكافرين في الجنة: فمذهب الأشاعرة: أن أفعاله لا تعالى لا توصف بالقبح أبداً، وأنه سبحانه لو فعل ذلك لكان حسناً، ومذهب الماتريدية: أن ذلك لا يجوز عقلاً؛ مستدلين بأن الحكمة الإلهية تقتضي التفرقة بين المحسن والمسيء، وما يكون على خلاف قضية الحكمة يستحيل من الله تعالى، كما أن تخليد المؤمن في النار، والكافر في الجنة وضع للشيء في غير موضعه، وهو مستحيل على الله تعالى(٢).

ويؤكد جمال الدين الغزنوي الحنفي ت٥٩٣هـ أن الله تعالى لو أدخل جميع الخلائق الجنة من غير طاعة، فإنه يكون حسناً وحكمة بالغة، بلا خلاف بين أهل السنة، ولكنهم اختلفوا في إدخال الخلائق النار من غير معصية، هل يحسن ذلك في الحكمة؟: فبعضهم يرى أنه يكون حسناً وحكمة، ويرى بعض المشايخ الماتريدية أن ذلك لا يحسن في الحكمة؛ لأنها تقتضي ألا يجمع بين العدو والولي في النار بغير ذنب(٣).

---

(١) الهادي: صـ٢٥٧ وبعدها، البداية: صـ٢٤٦.

(٢) نظم الفرائد: صـ٣٠.

(٣) أصول الدين لجمال الدين الغزنوي: صـــ١٩٥ وبعدهاـــ، ت/د/ عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

إرسال الرسل عليهم السلام

مذهب الماتريدية: أن بعثة الرسل من مقتضات الحكمة الألهية، ويعنون بذلك أن حكمها الوجوب، ولا يقصدون بكونها واجبة أنها تجب على الله بإيجاب أحد، أو بإيجابه تعالى على نفسه، بل يعنون أنها متأكدة الوجوب؛ لأنها من مقتضيات الحكمة، وما هو من مقتضي الحكمة –عندهم– فعدمه يكون سفهاً، والسفه على الله تعالى محال(١).

فإرسال الرسل عند الماتريدية– كما يقول السعد التفتازاني ت٧٩٣هـ: واجب لا بمعنى الوجوب على الله تعالى، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه؛ لما فيه من الحكم والمصالح(٢).

والسر– عند الماتريدية– في التعبير عن مقتضى الحكمة–هنا– بالوجوب: أن الوجوب في حقيقته لفظ يعبر عن تأكيد وجود الشيء، كما أن الامتناع يعبر به عن تأكيد اللاوجود، فمقصود الماتريدية بالوجوب أن البعثة متأكدة الوجود؛ لأنها من مقتضيات حكمة الباري، وما هو من مقتضيات حكمة الباري جل وعلا يستحيل ألا يوجد؛ لأن في انعدامه إخلالاً بالحكمة؛ إذ فيه نسبة السفه إلى الله تعالى، وهو محال، فكما أن ما يعلم الله وجوده لابد أن يتحقق موجوداً، ويتأكد حصوله وجوباً، فكذا ما تقتضيه الحكمة يكون واجب الوجود متأكداً(٣).

ولهذا يقرر أبو البركات النسفي ت٧١٠هـ أن الوجوب في الحقيقة لفظة يعبر بها عن فضل تأكد وجود المذكور، فكما أن ما علم الله تعالى وجوده يتحقق وجوده لا محالة، ويجب وجوده، لا على معنى أن وجوده بإيجاب أحد، بل لأن وجوده يتحقق لا محالة، فكذلك بعثة الرسل(٤).

وإن مقتضيات الحكمة الإلهية التي حكم لأجلها الماتريدية بكون إرسال الرسل واجباً كثيرة،

---

(١) الهادي: صـ٢٠٥.

(٢) شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني: صـ١٠، دار الهدى، الجزائر، ط/٢٠٠٠م.

(٣) تبصرة الأدلة: ٦٧٠/٢، أصول الدين للغزنوي: صـ١٢٠، الهادي: صـ٢٠٥.

(٤) شرح العمدة: صـ٢٣٩.

منها:

-تحقيق استمرارية البقاء البشري:

فالله سبحانه وتعالى خلق الخلق محتاجين إلى البقاء؛ حتى يتمكنوا من إقامة ما كلفوا به من الإيمان، والانتهاء عن عبادة الأوثان، وحتى يتمكنوا من الامتناع عما تميل إليه طباعهم، فلو لم يشرع الباري شرعاً على لسان رسله، ولم يضع أحكاماً وضوابط لسارع كلٌ إلى ما يميل إليه طبعه، ويتعلق به بقاؤه، مما يؤدي إلى التقاتل والتفاني ، وهذا خارج عن الحكمة؛ لأن فيه تخليق الخلق للفناء، وتخليقهم للفناء ليس له عاقبة حميدة، فالله سبحانه وضع الشرائع؛ لترتفع أسباب الفساد بين العباد ، تلك الأسباب التي توصل إلى سفك الدماء، وتخريب البلاد، ولتكون سبباً لقطع مادة التنازع بينهم، تلك المادة التي تفضي إلى الضغائن والأحقاد، التي تؤدي إلى الفساد والخراب(١).

كما أن من أجزاء العالم ما هو غذاء، ومنها ما هو دواء، وفيها ما هو سبب للبقاء، وما هو سبب للفناء، ولا يقدر المخلوقون على تجربة ذلك بأنفسهم؛ حتى يميزوا سبب البقاء عن سبب الفناء؛ لما في ذلك من مظنة الهلاك، فلو لم يرد البيان ممن هو عالم بطبائع الأشياء على لسان نبي من الأنبياء، لم يكن لتخليق هذه الأجزاء عاقبة حميدة، وذلك خروج عن مقتضى الحكمة(٢).

كما أن الحاجة ماسة إلى تعليم الصناعات التي تنفع العباد، ويستمر بها بقاؤهم: كالنسيج، والخياطة، والنجارة، والبناء، والزراعة، ونحوها، فوجب بعث الرسل لتعليمها(٣).

-إقامة الحجة على الناس:

---

(١) شرح العمدة: صـ ٢٤١.

(٢) التمهيد للامشي: صـ٨٦ وبعدها.

(٣) الهادي: صـــ٢٠٦، وينظر: التوحيد للماتريدي: صـــ ١٧٧، التمهيد للنسفي: صـــ ٦٩، البداية: صـــ٨٥، وقد فصل هذا الأمر تفصيلاً شافياً أبو المعين النسفي في التبصرة، فلتراجعها إن شئت. تبصرة الأدلة: ٦٧١/٢ وما بعدها.

ففي بعث الرسل إثبات الحجة، وقطع العذر على الكافرين، فلو لم يبعث الله رسولاً لكان للكافر حجة في عدم إيمانه، وقد قال الله تعالى:﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾النساء: (١٦٥)، فلأجل هذه الحكمة كان بعثهم واجباً(١)، وهذا ما أكده جلال الدين الخبازي الحنفي ت ٦٩١هـ في بيانه أن في إرسال الرسل تأكيد دليل العقل بدليل النقل، وقطع عذر المكلف، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٖ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ طه:(١٣٤)(٢).

-تكميل النقص البشري:

فالبشر مجبولون على النقيصة والجهالة، مهيأون لقبول الحكمة والعلم، وبلوغ درجة الكمال عند وجود المرشد الحكيم، ولذا لا يمتنع من صانع العالم وهو الحكيم الذي لا يسفه، العليم الذي لا يجهل، الموصوف بالرحمة والرأفة على عباده أن يمد المجبولين على النقيصة من عباده بما يوجب زوالها، ويحقق لهم الكمال، وبلوغ الدرجة العالية، وذلك بإرسال الرسل(٣).

-بيان كيفية العبادة وما يترتب على فعلها من ثواب وعلى تركها من عقاب:

فالله تعالى فرض على الخلق عبادته، ولو لم يبين كيفية تلك العبادة، فلربما أتى كل إنسان بما يلائم وضعه وعقله، ثم يتعصب كل لما ارتضاه لنفسه، مما يؤدي إلى الفتنة، ناهيك عن أن ما يفعله الإنسان بمقتضى عقله، واستحكام عادته لا يكون عبادة، فكان لابد من بعثة الرسل، وإنزال الكتب، حتى تتحقق العبادة، ويتم تميزها عن العادة(٤).

والله تعالى خلق الجنة والنار، وأعد فيهما من الثواب لأوليائه، والعقاب لأعدائه ما ليس في

---

(١) أصول الدين للغزنوي: صـ١٢٠.

(٢) الهادي: صـ٢٠٥ وبعدها.

(٣) التمهيد للنسفي: صـ٦٨، تبصرة الأدلة:٦٦٦/٢، شرح العمدة: صـ٢٤٠، الهادي: صـ٢٠٥.

(٤) الهادي: صـ٢٠٦.

مقدور العقل الوقوف عليه، فاقتضت الحكمة أن يرسل الرسل، حتى يخبروا العباد بما أعد لهم في العقبى، ويأمروهم بما فيه صلاحهم، ويحذروهم عما به هلاكهم(١).

ولهذا يؤكد السعد التفتازاني أنه تعالى خلق الجنة والنار، وما فيهما من الثواب والعقاب، وأن تفاصيل أحوالهما، وطريقة الوصول إلى الأول، والابتعاد عن الثاني، مما لا يستقل العقل بإدراكه، فكان إرسال الرسل لبيان ذلك(٢).

-تحقيق شكر المنعم:

فشكر المنعم واجب عقلاً وشرعاً-عند الماتريدية-، والعقل لا يهتدي لمعرفة ذلك بطريقة التفصيل، إلا عن طريق السمع الذي مصدره إرسال الرسل، فكان الإرسال واجباً تقتضيه الحكمة؛ لأنه لا يليق بحكمة الحكيم إسقاط الشكر، وإباحة الكفران(٣).

كما أن شكر المنعم حسن، وكفرانه قبيح في العقل، والعقول قاصرة عن معرفة كمية الشكر، وكيفيته، ووقته، فكان لابد من بيان سمعي؛ إذ الشكر واجب، ولولا البيان عن طريق الرسول لكان في ذلك تكليف بما ليس في وسع المكلف، وهذا لا يجوز عند الماتريدية(٤).

ولعل هذه المقتضيات -التي ذكرت- وغيرها هي التي جعلت أبا منصور الماتريدي يقول: إنه يجب القول بإرسال الرسل بضرورة العقل؛ لإيجاب الحاجة إليها ديناً ودنيا(٥).

إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم

يسلك المتكلمون -بما فيهم الماتريدية- طرقاً عديدة لإثبات نبوة المصطفى صلى الله عليه

---

(١) البداية: صـ٨٥ وبعدها.

(٢) أصول الدين للغزنوي: صـ١٢٠، وينظر: التوحيد للماتريدي: صـ ١٧٨، تبصرة الأدلة:٢/٦٧٦-٦٧٨.

(٣)

(٤) الهادي: صـ٢٠٦ وما بعدها.

(٥) التوحيد: صـ١٧٩.

وسلم، أوسعها وأقومها في الدلالة على المقصود هو طريق المعجزات(١)، لكن الماتريدية تسلك طريقاً فريداً في الدلالة على صدق النبي ﷺ في دعواه النبوة والرسالة، وذلك الطريق هو الاستدلال على نبوته بما تحتويه التشريعات التي جاء بها من حكم ومقاصد، تتقاسم في الدلالة على حكمة المشرع، كما أنها تؤكد على أن مقتضى الحكمة الإلهية هو الذي جعل هذه التشريعات على ما هي عليه:

فالصلاة التي جاء بها النبي ﷺ جاءت على ما تقتضيه وتوجبه الحكمة؛ لأن العبد لابد أن يظهر سمة العبودية بالثناء على المولى، والتمجيد للخالق، وأن يعلن الخضوع والخشية؛ حتى ينماز بذلك عمن استعصى وأظهر الترفع عن العبادة، ناهيك عن أن الإخبات للصانع، ولزوم الاستكانة إليه –بفعل الحركات التي تظهر التذلل والخضوع، وتؤكد استشعار الهيبة– من أهم الحوائل التي تمنع الإنسان من اقتراف المعاصي(٢).

وجاء تشريع الزكاة على ما تقتضيه الحكمة: فهي عبادة تزكي صاحبها من الشح والضن بالمال، المجبولة النفوس على حبه، وتعين الضعيف المحتاج؛ لأنها تدفع الغني أن يظهر للفقير حسن المعونة على معاشه، كما أن فيها تحقيق شكر الله على ما اختص به العبد من الغنى والسعة(٣).

وأما الصوم فقد جاء به الرسول محمد ﷺ على مقتضى الحكمة؛ لأن فيه هجران الملذات التي بها يتعلق بقاء الإنسان؛ حتى يعرف العبد عند فقدانها عظم نعم الله عليه، كما أن

---

(١) ينظر: الإرشاد للجويني: صـــــ٢٤٢ وبعدها، الغنية في أصول الدين لأبي سعيد المتولي النيسابوري: صـــ١٤٩ وبعدها، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ/١٩٨٧م، تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر للقطب القسطلاني: صـــ١٠٧ وبعدها، دار الفتح، الأردن، ط١/١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، إشارات المرام من عبارات الإمام لكمال الدين البياضي الحنفي: صـ٢٦٩ وبعدها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٧م.

(٢) تبصرة الأدلة:٢/٧٦١.

(٣) تبصرة الأدلة:٢/٧٦٤ وبعدها.

ترويض النفس على هجران تلك الملذات والشهوات يأخذ بالمرء إلى صيانة نفسه عن كل ما تدعوه إليه، ويعصم عن تزيين الشيطان وما يسوله من ركوب المعاصي واقتراف الفواحش(١).

ومن مقتضيات الحكمة في الجهاد: اشتماله على حراسة الدين، والذب عن الحرمات، ولولا الجهاد لاجتاح الأعداء أهل الإسلام، ولظهر الفساد وعم البحر والبر، ولهدمت المساجد، واختفت الصلوات(٢).

وقد اقتضت الحكمة أن يكون في الحج أظهار التقشف، ورفع التزين؛ حتى يكون العبد مؤهلاً لعطف سيده، مستجلباً بذلك رحمته، ولما كان الحج عبادة لا يتوصل إلى آدائها إلا كل ذي فضل في المال والجسم، وبسطة في الحال، وتلك من دواعي الكبر والسطوة، فقد جعل الله هيئة هذه العبادة على صورة مضادة لأحوال المتكبرين والجبابرة، وفي الطرف الأبعد من هيئات المتكبرين، بهجران الزينة، والسعي في المواطن عدواً، ورمي الأحجار وتقبيلها، وتعظيم مواطن لا تجدي نفعاً؛ ليعرف الجبابرة مر الخضوع، ويذعن الشريف لخالص العبودية، وتصير الأقدام سواسية في ذات الله تعالى(٣).

وبعد أن قرر أبو المعين النسفي هذه المعاني والحكم في التشريع، الذي جاء به المصطفى ﷺ، يؤكد أن ديناً بني على الحكمة المحضة، والمصلحة التامة، على وجه تعجز العقول عن الإحاطة بعُشْره، لحقيق ألا يظن من له حظ من العقل والإنصاف أن مثله من وضع البشر، بل يتعين اليقين بأن مصدره الوحي الإلهي، والشرع السماوي، وبذلك يعرف أنه ﷺ صادق فيما ادعى من رسالة ربه، معرفة لا يشوبها شك، ولا يعتريها ما يزيلها(٤).

تكليف مالا يطاق

(١) تبصرة الأدلة:٢/٧٦٥ وبعدها.
(٢) تبصرة الأدلة:٢/٧٦٧.
(٣) تبصرة الأدلة:٢/٧٦٧ وبعدها.
(٤) تبصرة الأدلة:٢/٧٦٩.

لا يجوز عند الماتريدية أن يكلف الله عباده ما لا يطيقون، خلافاً للمدرسة الأشعرية، التي تحكم بعدم استحالة ذلك، وجوازه عقلاً(١)، وقد استدل الماتريدية على تأييد مذهبهم بأن تكليف العاجز خارج عن مقتضى الحكمة، ويكون كتكليف الأعمى بالبصر، والمقعد بالمشي، وما هو خارج عن الحكمة لا ينسب إلى الحكيم جل جلاله(٢).

كما أنه قد ثبت بالبرهان أن الباري سبحانه لا يفعل إلا ما يوافق الحكمة، والحكمة لا تقتضي إلا ما يتصور فيه الحسن، وتكليف ما لا يطاق ليس كذلك؛ لأن أصل التكليف إلزام ما فيه كلفة، بحيث يترتب عليه ثواب أو عقاب، وذلك لا يتحقق إلا فيما يتصور منه، لا فيما يستحيل منه صدوره(٣)، أو على حد قول الشيخ زاده: وذلك إنما يكون فيما يمكن إتيانه، لا فيما لا يمكن إتيانه(٤).

هذا، ويتوافق رأي المعتزلة في هذه المسألة مع رأي الماتريدية، وإن كان المستند مختلفاً: فمستند الماتريدية مخالفة مقتضى الحكمة، ومستند المعتزلة أن تكليف مالا يطاق قبيح في الشاهد، وما يقبح في الشاهد يجب أن يقبح منه تعالى(٥).

(١) الإرشاد للجويني: صـ١٨٦، أصول الدين للغزنوي: صـ١٦٩.
(٢) البداية: صـ١١٨.
(٣) نظم الفرائد: .٢٦، البداية: صـ١١٨.
(٤) نظم الفرائد: صـ ٢٦، وينظر: أصول الدين للغزنوي: صـ١٧٠.
(٥) المجموع في المحيط بالتكليف:٢/٥٦.

كرامات الأولياء

تنكر المعتزلة ظهور الخوارق على يد غير الأنبياء، ولا سيما الصالحين منهم؛ معللة بأن في إثباتها أغلاق طريق التمييز بين النبي وغيره، ولذلك لا يجوز عندهم أن يشارك النبي في ظهور العَلَم الذي به ظهرت نبوته إلا من يساويه في منزلة النبوة(١).

وتؤكد الماتريدية في رفضها رأي المعتزلة على أنه قد ثبت أن الله عز وجل حكيم، وأن إظهار الخوارق على يد الرسل أو غيرهم من الاولياء لا ينافي حكمته، بل هو من مقتضياتها؛ لأن كل كرامة للولي تكون معجزة للنبي؛ إذ بظهور الكرامة تعلم ولايته، التي لا تكون إلا لمن هو محق في ديانته؛ ضرورة أن من يعتقد ديناً باطلاً لا يكون ولياً، بل يكون عدواً، فإذا ظهرت الكرامة على يد صحيح المعتقد، المقر والمتبع لرسالة رسول دل ذلك على صحة ما جاء به الرسول؛ لأن أتباع الكذابين لا تظهر على أيديهم خوارق العادات.

وإن من مقتضيات الحكمة في ظهور الكرامات –إضافة إلى ثبوت رسالة من آمن به الولي من الرسل؛ لأن الكرامة تجعل من يشاهدها كمن يعاين معجزة النبي في زمانه، في جزمه وتيقنه بأن ما جاء به حق–أنها تكون باعثة للولي على الاجتهاد في العبادات، والابتعاد عن السيئات؛ إبقاء لتلك المنزلة، والرتبة الشريفة؛ حتى لا تتبدل أو تزول، كما أن حالة الولي تكون باعثة لكل من يطلع عليها من الصالحين على الجد والاجتهاد، حتى يبلغ تلك الدرجة، وينال تلك المنزلة السامية، فيتساوى بذلك في الفضيلة مع من ظهرت على يديه الكرامة(٢).

وتؤكد الماتريدية على أن الكرامة لا يمكن أن تلتبس بالمعجزة؛ لأن المعجزة تظهر على يد مدعي النبوة أو الرسالة، والكرامة ليست كذلك، ولو ادعى الولى النبوة لكفر من ساعته، وصار بدعواه عدواً لله، كما أن النبي يجب عليه أن يظهر معجزته؛ حتى يظهر للناس صدقه، بخلاف الولي فإنه يجتهد في كتمان كرامته؛ لأنه يخاف أن تكون من قبيل الاستدراج،

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل:٢١٨/١٥، وينظر: التوحيد لماتريدي: صـ٨٣.

(٢) التمهيد للنسفي: صـ٨٣.٨٤، وينظر: تبصرة الأدلة: ٧٧٧/٢.

كما أن صاحب المعجزة يكون مأمون العاقبة، معصوماً عن أن تبدل حاله، وليس كذلك الولي(١).

هذا، وقد رفعت الماتريدية قضية الحكمة الإلهية في وجه المجسمة، الذين يتمسكون في مدعاهم بالأخبار التي يوهم ظاهرها أن الباري تعالى جسم، وأنه متركب متجزئ، وقد أكدت الماتريدية أنه لا متمسك لهؤلاء في تلك الأخبار؛ لأنها نصوص متشابهة جاءت مخالفة للآية المحكمة، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ الشورى:(١١)، والتمسك بظواهر المتشابهات يؤدي إلى التناقض في حجج الله تعالى، والله حكيم لا تتعارض حججه ودلائله؛ ضرورة أن التعارض في الحجج والدلائل من آمارات السفه والجهل، وذلك على الله تعالى محال(٢).

كما وظفوا الحكمة في تصحيح مذهبهم بأن الله تعالى لا يتخلف وعده ووعيده أبداً، أمام مذهب الأشاعرة الذين يقولون: بجواز إخلاف الوعيد عقلًا؛ لأن ذلك من أمارات الكرم، وكان متمسك الماتريدية: أن الله تعالى وعد وأوعد بمقتضى الحكمة، وما كان كذلك فلا يجوز تخلفه، وعليه فلا خلف في الوعد، ولا في الوعيد(٣).

وكذلك وظف الماتريدية نظرية الحكمة في إثبات حشر الأجساد، والجزاء الأخروي؛ لأن الحكمة تقتضي الفصل بين المحق والمبطل، على وجه يحصل به اضطرار المبطل إلى معرفة بطلان حاله بلا ريب أو شك، والدنيا ليست بدار هذا الاضطرار؛ لأنه وجدت للابتلاء، فلابد من دار يكون فيها الفصل، وتلك يوم القيامة، كما أن الحكمة تقتضي أن يجازى كل عامل على حسب عمله، كما أنه قد يُنعم على العاصي، ويبتلى المطيع في الدنيا؛ ابتلاءً،

---

(١) تبصرة الأدلة:٢/٧٧٧، وينظر: أصول الدين للغزنوي: صـــ١٦٢، التمهيد للامشي: صـــ٩٠ وبعدها.

(٢) التمهيد للامشي: صـ٥٦ وبعدها.

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية:١/١٧١، وينظر: شرح البيجوري على الجوهرة: صـــ١٧١، ت/د/ علي جمعة، دار السلام، القاهرة، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

فلابد من دار للجزاء؛ ولأن جزاء العمل الصالح نعمة لا تشوبها نقمة، وجزاء العمل السيئ نقمة لا تشوبها نعمة، ونعم الدنيا مشوبة بالنقم، كما أن نقمها مشوبة بالنعم، فلابد من دار يحصل فيها كمال الجزاء، كما أنه قد يموت المحسن والمسيء قبل أن يصلهما الثواب أو العقاب، فلولا الحشر والنشر الذي يصل بعده الثواب إلى المحسن، والعقاب إلى المسيء لكانت هذه الحياة عبثاً، والعبث على الله تعالى محال(١)، كما وظف الماتريدية نظرية الحكمة في العديد من المسائل غير ما ذكرت(٢).

وبعد، فقد ظهر لنا مدى عناية المدرسة الماتريدية بمقتضى الحكمة الإلهية، وكيف استطاعت الفلسفة الماتريدية المتعلقة بهذه القضية أن تفرع عليها الأحكام التي ساهمت في تمايز الفكر الماتريدي عن غيره، وكيف تمكن أنصار المذهب الماتريدي توظيف مقتضى الحكمة تأييداً لآرائهم، وتفنيداً لآراء خصومهم، ولا نترك هذه القضية حتى نؤكد أنها، وما تفرع عنها من أحكام ارتبطت بها كانت أحد الركائز التي انبى عليها حكم من قال: إن الماتريدية اقتربت من المعتزلة في كثير من المسائل(٣).

والله أعلم.

(١) الهادي في أصول الدين: صـ٢٣٣.

(٢) ينظر: التوحيد للماتريدي: صـ٤ وبعدها، صـ١٧ وبعدها، صـ٩٦ وبعدها، صـ٢١٥ وبعدها.

(٣) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية:١/١٦٧، صـــ١٧١، وتقديم الدكتور/محمود قاسم لكتاب مناهج الأدلة لابن رشد: صـــ١٨، صـــ٧٨، صـــ١٢٣ وبعدها. مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، مكتبة الإنجلو المصرية،٢/١٩٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الخلق وحبيب الحق، سيدنا ومولانا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،،

فقد عشت مع هذا البحث مدة أعالج قضاياه، وأرتب أفكاره، واستخلص نتائجه، ومن النتائج التي توصلت إليها بفضل الله تعالى.

١- أن الحكمة في اللغة تطلق على عدة معان يدور عدد منها حول القضاء: شرطاً، وملابسة، وإن كان القضاء أوسع منها معنى.

٢- أن مفهوم الحكمة يختلف عند الماتريدية عنه عند الأشاعرة وعن بعض الفرق الأخرى وكذا ما يضادها.

٣- أن للأصول التي انبنت عليها المذاهب الكلامية أثرًا قوياً، في صياغة المصطلح الكلامي، ولا سيما مصطلح الحكمة.

٤- أن الحكمة عند الماتريدية من الصفات الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله، بمعنى عدم جواز الانفكاك، مع التأكيد الماتريدي على أن ذلك اللزوم إنما هو على سبيل التفضل لا الوجوب.

٥- أن الحكمة عند الماتريدية من الصفات الأزلية الثابتة لله تعالى، سواء كانت صفة ذات، أو صفة فعل.

٦- أن قول الماتريدية بترتب الحكمة على أفعاله تعالى على سبيل اللزوم، اقتراب من القول بالوجوب، -وإن كانوا يفرون من ذلك بتأكيدهم على أن اللزوم من باب الفضل لا الوجوب-؛ لأن اللزوم حكم عقلي لا يتخلف.

٧- أن مقتضى مذهب الماتريدية في القول بلزوم الحكمة في أفعاله تعالى تعليل أفعاله تعالى بمصالح الخلق.

٨- اتفاق المدارس الكلامية على وصف الله تعالى بالحكمة، وإن كان بينهم

خلاف في كيفية تحقيق هذا الوصف.

٩- أن المدرسة الماتريدية وظفت نظرية الحكمة، أو ما يسميه مفكروها بمقتضى الحكمة توظيفا واسعاً في تأييد آرائهم الكلامية، والرد على مخالفيهم.

١٠- أن نظرية الحكمة عند الماتريدية بالمفهوم الذي ذكرت، وما تفرع عنها من أحكام ارتبطت بها كانت أحد الركائز التي انبى عليها حكم من قال: إن الماتريدية اقتربت من المعتزلة في كثير من المسائل.

والله أعلم.

المصادر والمراجعِ

- أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، ت/ د/ أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ط٢/١٤٤٢هـ/٢٠٠٤م.
-الإرشاد لأبي المعالي الجويني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
-أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
-إشارات المرام من عبارات الإمام لكمال الدين البياضي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/٢٠٠٧م.
-أصول الدين لأبي منصور الماتريدي، مطبعة الدولة، اسطنبول، ط١/١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
-أصول الدين لجمال الدين الغزنوي، ت/د/ عمر وفيق الداعوق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
-الاقتصاد في الاعتقاد لحجة الإسلام الغزالي، دار البصائر، القاهرة، ط١/١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م.
- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين لنور الدين الصابوني، ت/ د/ فتح الله خليف، دار المعارف، مصر/ ط/١٩٦٩م.
-تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة رحمه الله، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.
-تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
-تبصرة الأدلة في أصول الدين لأبي المعين النسفي، ت/ د/محمد الأنور حامد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١/٢٠١١م.
- تذكرة اعتماد الفكر في صحة اعتقاد البشر للقطب القسطلاني، دار الفتح، الأردن، ط١/١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

-تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للقاضي الباقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- التمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء اللامشي الماتريدي، دار الغرب الإسلامي، ط١/١٩٩٥م.
-التمهيد لقواعد التوحيد لأبي المعين النسفي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط/٢٠٠٦.
-التوحيد لأبي منصور الماتريدي، ت/د/ فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.
-الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، مؤسسة الرسالة، ببروت، ط١/١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
-شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي، ت/ د/ عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣/١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
-شرح البيجوري على الجوهرة، ت/د/ علي جمعة، دار السلام، القاهرة، ط١/١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
-شرح العقائد العضدية لابن قاوان (حسين بن شهاب الدين الكيلاني)، ت/ نزار حمادي، ط١/١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
-شرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، دار الهدى، الجزائر، ط/٢٠٠٠م.
-شرح العلامة الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين، ت/ عبدالنصير ناتور أحمد المليباري الهندي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١/ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح العمدة (الاعتماد في الاعتقاد) لأبي البركات النسفي، ت/د/ عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١/١٤٣٢هـ/٢٠١٢م.
-شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني، ت/د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط٢/١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
-العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني، ت/ العلامة: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط/١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

-غاية المرام في علم الكلام لسيف الدين الآمدي، ت/د/ حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ط/١٣٩١هـ/١٩٧١م
-الغنية في أصول الدين لأبي سعيد المتولي النيسابوري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ/١٩٨٧م.
-القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨/١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
-لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣/١٤١٤هـ.
-المجموع في المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار، ت/ الأب جين يوسف، دار المشرق، بيروت، بدون تاريخ.
-المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار الأسد آبادي المعتزلي، ت/د/ محمود محمد قاسم، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، بدون تاريخ.
-مقالات أبي الحسن الأشعري لابن فورك، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
-مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، مكتبة الإنجلو المصرية، ط٢/١٩٦٤.
-نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد، للعلامة عبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده، المطبعة الأدبية، مصر، ط/١٣١٧هـ.
-نهاية الأقدام في علم الكلام لأبي الفتح الشهرستاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
-الهادي في أصول الدين لجلال الدين الخبازي الحنفي، ط/اسطنبول٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث: ٢٦٠

مقدمة ٢٦٣

المبحث الأول: الحكمة تعريف وبيان..... ٢٦٥

المبحث الثاني: الحكمة عند الماتريدية من الصفات القديمة الواجبة لله تعالى واللازمة في أفعاله عز وجل..... ٢٦٩

المبحث الثالث: تطبيقات نظرية الحكمة عند الماتريدية..... ٢٧٥

إثبات الوحدانية ونفي الشريك..... ٢٧٥

وجود المعاصي والعفو عن فاعلها..... ٢٨٠

إرسال الرسل عليهم السلام..... ٢٨٤

إثبات نبوته صلى الله عليه وسلم..... ٢٨٧

تكليف مالا يطاق..... ٢٨٩

كرامات الأولياء ٢٩١

الخاتمة..... ٢٩٤

فهرس الموضوعات ٢٩٩